وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

في ذكرى استشهاد الإمام علي بن أبي طالب

لا ينكر أحد من المسلمين، سنتهم وشيعتهم، فضل ومكانة الإمام علي بن أبي طالب، رضي الله عنه وكرم الله وجهه، الذي تمر هذه الأيام ذكرى استشهاده في جريمة إرهابية استنكرها كل المسلمين، واجتمعت فيها كل أركان السوء والشر والجبن والغدر. ومن حيث التوقيت، ارتكب القاتل الإرهابي المجرم عبدالرحمن بن عمرو بن الملجم المرادي جريمته في وقت صلاة الصبح، وفي واحد من بيوت الرحمن (مسجد الكوفة) وفي شهر رمضان، شهر الطاعة والتقوى، الشهر الذي تتطهر فيه النفوس والقلوب وتلتقي على المحبة والتسامح.هذه الجريمة النكراء لطخت تاريخ الإسلام والمسلمين بوصمة العار والإرهاب التي ما زلنا نعاني من تبعاتها، وما زالت تعطي لأعدائنا المبرر لاتهامنا ووصفنا بالإرهابيين. هذه الجريمة بالذات برزت ضمن ثلاث جرائم إرهابية متشابهة ارتكبت في حق أعظم خلفاء وقادة المسلمين خلال النصف الأول من القرن الأول للتاريخ الهجري. الأولى حدثت بعد 12 عامًا من وفاة النبي محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام، عندما اغتيل غدرًا الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، على يد المجرم الإرهابي أبي لؤلؤة فيروز المجوسي، الذي طعن الخليفة وقتله وهو يصلي في المسجد النبوي الشريف.

الثانية كانت الأكثر بشاعة وخساسة عندما قام حفنة من المجرمين الإرهابيين الذين كانوا يحاصرون منزل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، رضي الله عنه، وتسللوا وتسلقوا المنزل وقتلوه طعنًا وهو جالس يقرأ القرآن الكريم، ثم تركوه جثة هامدة ترقد في بحر من الدماء لثلاثة أيام قبل أن يتم غسله ودفنه.ثم جاءت جريمة اغتيال الإمام علي كما ذكرنا، لتكون ثالثة الأثافي، ولتكتمل بها المناصب الإجرامية الثلاث التي انطلقت منها سلسلة من الجرائم الإرهابية التي ذهب ضحيتها عدد من أعظم وأكرم قادة وسادة وأئمة المسلمين، وعلى رأسهم الإمام الحسين بن علي، رضي الله عنه، الذي استشهد وكامل أفراد أسرته في موقعة كربلاء المأساوية.

في هذه الذكرى المؤلمة نعزي الأمة الإسلامية جمعاء في استشهاد إمام المسلمين، الشجاع البليغ المقدام علي بن أبي طالب، ونستمد من سيرته العطرة العزيمة والالتزام بقيم الأخوة والمودة وتعزيز أواصر القربى والتعاون بين مختلف أطياف المسلمين، ونستنهض العزائم والهمم لاستنكار وشجب كافة أنواع الجرائم والإرهاب، ونستعيد للذاكرة بعضا من المواقف والتضحيات والمنجزات التي حققها الإمام علي، والتي أدت إلى نصرة الإسلام وترسيخ قواعده.

ولقد اجتمعت الشجاعة والبلاغة في الإمام علي في الكثير من المواقف والمواقع، ولنقف عند واحدة منها اتفق على صحتها جميع المسلمين، حدثت عند فجر الإسلام في السنة الخامسة للهجرة في الغزوة التي عرفت بغزوة الخندق، عندما حاصرت جنود الأحزاب المدينة المنورة، ومنعهم من دخولها الخندق الذي حفره المسلمون حولها. ويروي الحادثة بالتفصيل المرحوم الشيخ محمد متولي الشعراوي بأسلوبه الشيق الجذاب نقلًا عن ابن إسحاق، أن قائد جيش الأحزاب كان عمرو بن عبد ود العامري القرشي، أشجع فرسان العرب وكان يعد بألف فارس. وجد وأربعة من فرسان قريش منطقة رخوة بمسافة ضيقة في الخندق، فقفزوا فوقها بخيلهم وواجهوا جنود المسلمين. وأخذ عمرو يطلب من يبارزه، فقام علي رضي الله عنه وهو مقنع بالحديد، فقال: أنا له يا نبي الله. فقال له: "اجلس إنه عمرو". ثم كرر عمرو النداء، وجعل يؤنبهم ويقول: أين جنتكم التي تزعمون أن من قتل منكم دخلها؟ أفلا تبرزون لي رجلا. فقام علي فقال: أنا يا رسول الله. فقال: "اجلس إنه عمرو". ثم نادى الثالثة وقال: ولقد بححت من النداء

بجمعكم هل من مبارز
ووقفت إذ جبن المشجع
وقفة الرجل المناجز
وكذاك أني لم أزل
متسرعا قبل الهزاهز
إن الشجاعة في الفتى
والجود من خير الغرائز

فقام علي رضي الله عنه، فقال: أنا له يا رسول الله. فقال: "إنه عمرو". فقال: وإن كان عمرا، فأذن له رسول الله عليه الصلاة والسلام، فمشى إليه علي وهو يقول:

لا تعجلن فقد أتاك
مجيب صوتك غير عاجز
ذو نية وبصيرة
والصدق منجي كل فائز
إني لأرجو أن أقيم
عليك نائحة الجنائز
من ضربة نجلاء يبقى
ذكرها عند الهزاهز

فقال عمرو: من أنت؟ قال: أنا علي. قال: ابن عبد مناف؟ قال: أنا علي بن أبي طالب، ابن عم رسول الله. فقال: غيرك يا ابن أخي، والله إن أباك كان لي صديقا وإني أكره أن أقتلك. ما خشي عليك ابن عمك حين بعثك إلي، إن اختطفتك برمحي هذا فأتركك بين السماء والأرض لا حيا ولا ميتا؟ فقال علي: قد علم ابن عمي أنك إن قتلتني دخلت الجنة وأنت في النار.

فحمي عمرو عند ذلك، فاقتحم عن فرسه، فعقره، وضرب وجهه، ثم أقبل على علي، فتناولا وتجاولا، فقتله علي، وخرجت خيلهم منهزمة حتى اقتحمت من الخندق هاربة. فسمع رسول الله عليه الصلاة والسلام صوت علي يصرخ بالتكبير، فعرف أن عمرًا قد قتل. وقال علي في ذلك:

نصر الحجارة من سفاهة رأيه
ونصرت دين محمد بضراب
فصددت حين تركته متجدلا
كالجذع بين دكادك ورواب
وعفقت عن أثوابه ولو انني
كنت المقطر بزني أثوابي
لا تحسبن الله خاذل دينه
ونبيه يا معشر الأحزاب

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" عند كلامه عن غزوة الخندق: "حيث قتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيها عمرو بن عبد ود العامري، لما اقتحم الخندق هو ونفر قليل من المشركين" انتهى.

وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (3 / 243) في كلامه عن غزوة الخندق: "وأقام المشركون محاصرين رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا، ولم يكن بينهم قتال لأجل ما حال الله به من الخندق بينهم وبين المسلمين، إلا أن فوارس من قريش منهم عمرو بن عبد ود، وجماعة معه أقبلوا نحو الخندق، فلما وقفوا عليه قالوا: إن هذه مكيدة ما كانت العرب تعرفها، ثم تيمموا مكانا ضيقا من الخندق، فاقتحموه، وجالت بهم خيلهم في السبخة بين الخندق وسلع، ودعوا إلى البراز، فانتدب لعمرو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فبارزه، فقتله الله على يديه، وكان من شجعان المشركين وأبطالهم، وانهزم الباقون إلى أصحابهم" انتهى.

رحم الله الإمام عليًا أمير المؤمنين وسيد الوصيين وقائد الغر المحجلين، ورحم الله أبناءه الأئمة المعصومين، ورحم الله خلفاء رسول رب العالمين أبا بكر وعمر وعثمان، ورحم الله زوجات الرسول الأعظم، لا سيما ابنة الصديق الطاهرة المطهرة عائشة أم المؤمنين، وجمع الله المسلمين ووحد كلمتهم وصفوفهم وهداهم إلى الصراط المستقيم، إنه سميع مجيب، ورمضان كريم.

"الغرفة": لا للتفاوض على السعر بعد فتح العطاءات

لرفع سقف المناقصات الحكومية إلى 100 ألف دينار

البلاد يعتزم مجلس النواب مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002، بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، في جلسته المقبلة.

ويهدف المشروع، إلى معالجة أوجه القصور التي ظهرت في التطبيق العملي للقانون الحالي، وتحديث أنظمة المشتريات بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وفي إطار التعديلات المقترحة، يتضمن مشروع القانون رفع الحد الأقصى لقيمة المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية التي تقع ضمن صلاحيات الجهات الخاضعة للقانون.

وبموجب التعديلات، سيتم رفع الحد الأقصى لهذه العمليات من 25,000 دينار بحريني إلى 50,000 دينار بحريني للوزارات والهيئات الحكومية، ومن 50,000 دينار بحريني إلى 100,000 دينار بحريني للشركات المملوكة بالكامل للدولة.

كما يجيز المشروع لمجلس الوزراء تعديل هذه الحدود المالية وفقا للمتغيرات الاقتصادية والحاجة الفعلية لمشتريات الجهات الخاضعة للقانون، خصوصا أن السقف الحالي أصبح غير كافٍ لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتتضمن التعديلات أيضا منح الجهات الحكومية مرونة أكبر فيما يتعلق بالعقود والتعاقدات التي تتم خارج مملكة البحرين؛ وذلك نظرا لاختلاف التشريعات والقوانين في الدول الأخرى، ما يجعل من الصعب التعامل معها بالأسلوب نفسه المتبع في المناقصات المحلية.

كما يتيح المشروع إمكان التفاوض مع الموردين أو المقاولين في حالات معينة، مثل العطاء الوحيد أو العطاء الأفضل شروطا؛ وذلك بهدف تمكين الجهات المتصرفة من الحصول على أفضل العروض بأقل الأسعار الممكنة؛ ما يسهم في رفع جودة الخدمات الحكومية والحفاظ على المال العام واستدامة الموارد.

من جهته، أكد مجلس المناقصات والمزايدات أن مشروع القانون يأتي في إطار تحسين إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، وذلك عبر إضفاء مزيد من المرونة على هذه العمليات بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية.

وأوضح أن التعديلات المقترحة ضرورية لمواكبة ارتفاع الأسعار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يستدعي مراجعة السقوف المالية من وقت لآخر.

أما ديوان الرقابة المالية والإدارية، فقد أكد أن مشروع القانون لا يتضمن أي مخالفة دستورية، كما أنه لا يتعارض مع القوانين المعمول بها في المملكة، ولا يؤثر على صلاحيات الديوان في ممارسة رقابته على الجهات المشمولة بالرقابة وفقا لأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002.

بدورها، رحبت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعديلات الجديدة. ومع ذلك، أبدت الغرفة بعض الملاحظات، أهمها ضرورة إعادة النظر في إلغاء المادة (33) الفقرة الثانية، حيث ترى أن هذا الإلغاء قد يؤثر على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في العطاءات. كما شددت على ضرورة مراجعة الإجراء المقترح بالسماح للجهات الحكومية بالتفاوض على السعر بعد فتح العطاءات، مشيرة إلى أن ذلك قد يتعارض مع مبدأ تقديم العطاءات السرية، ما قد يضع بعض الشركات في موقف غير عادل، ويفتح المجال أمام ممارسات لا تخدم مبدأ المنافسة الشفافة. (اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الالكتروني)

هل ينجح النواب في نقل ملكية المدرسة إلى "التربية"؟

50 سنة من استئجار "السنابس الابتدائية للبنات"

البلاد يبحث مجلس النواب، في جلسته المقبلة، مقترحًا برغبة يدعو الحكومة إلى استملاك عقار مدرسة السنابس الابتدائية للبنات، بحيث تُصبح ملكيته لوزارة التربية والتعليم بدلًا من الاستمرار في استئجاره.

ويستند هذا المقترح إلى اعتبارات عدة، أبرزها ترشيد النفقات العامة، إذ إن الوزارة دفعت إيجار العقار لأكثر من خمسين عامًا، ومن المحتمل أن تستمر في دفعه لسنوات مقبلة إذا لم يتم استملاكه.

كما أن الاستملاك يضمن استقرار العملية التعليمية، إذ إن إنهاء الاستئجار لأي سبب قبل تملّك العقار قد يجبر الوزارة على نقل الطالبات إلى مدارس أخرى في مناطق مجاورة؛ ما قد يؤدي إلى إرباك إدارات المدارس وأولياء الأمور، بالإضافة إلى زيادة الازدحامات المرورية.

من الناحية الاقتصادية، ترى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن تنفيذ هذا المقترح يتطلب توفير مخصصات مالية جديدة ضمن ميزانية الدولة للعامين 2025 و2026، أو البحث عن تمويل خيري من المجتمع البحريني لدعم عملية الاستملاك. وعلى الرغم من ذلك، فإن اللجنة تؤكد أن المقترح يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة؛ إذ يسهم في توفير بيئة تعليمية مستقرة للطالبات وأولياء الأمور، إلى جانب تقليل الأعباء المالية عن الوزارة عبر إنهاء التكاليف المستمرة للإيجار؛ ما يضمن استدامة المدرسة للأجيال المقبلة. (اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الإلكتروني).

مقترح لتأسيس مركز لرعاية المخترعين

البلاد يناقش مجلس النواب في جلسته المقبلة اقتراحا برغبة يدعو إلى تأسيس مركز متخصص لرعاية المخترعين؛ بهدف دعم الابتكار والاختراع كرافد أساس لاقتصاد مملكة البحرين، وتعزيز بيئة البحث والتطوير بما يسهم في تنمية المجتمع.

ويؤكد الاقتراح ضرورة قيام الحكومة بإنشاء هذا المركز ليكون منصة متكاملة تقدم الدعم اللازم للمبتكرين والمخترعين، وتساعدهم في تحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

كما يهدف إلى استثمار الإمكانات الإبداعية في البحرين عبر توفير بيئة حاضنة للمواهب والكفاءات العلمية. ويبرز المقترح عددا من الجوانب الداعمة لإنشاء المركز، من بينها تقديم الدعم المالي للمخترعين عبر إنشاء محفظة استثمارية بتمويل من الشركات والجهات المعنية؛ ما يسهم في توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ المشروعات الابتكارية.

كما يشمل المقترح توفير الدعم الإداري للمخترعين عبر التنسيق مع الجهات ذات الصلة لإيجاد الممولين والترويج لاختراعاتهم داخل وخارج المملكة.

ويشدد الاقتراح على أهمية توفير الدعم القانوني لحماية حقوق المخترعين، لاسيما فيما يتعلق ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى ذلك، يتضمن المقترح إعداد دراسات جدوى للاختراعات؛ بهدف تقييم قابليتها للتنفيذ ومدى تأثيرها الاقتصادي؛ لضمان استثمار ناجح ومستدام في الابتكار.

ومن بين الأهداف الأخرى لإنشاء المركز، إقامة دورات تدريبية متخصصة لتطوير مهارات المخترعين وتعزيز قدراتهم في مجالات البحث والتطوير، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مشروعات الجامعات والمعاهد، ما يفتح المجال أمام الأفكار الإبداعية للطلاب والباحثين للوصول إلى السوق وتحقيق النجاح.

تحسين أداء شبكة النقل الكهربائي في البحرين

البلاد يناقش مجلس النواب في جلسته المقبلة، مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية الإطارية واتفاقيتي الوكالة والضمان بين حكومة مملكة البحرين والبنك الإسلامي للتنمية، لتمويل مشروع إنشاء محطة الجسرة الجديدة بجهد 400 كيلو فولت.

وتتضمن الاتفاقية بنودًا تنظم عملية شراء وملكية أصول المشروع، وشروط البيع والسداد، وآلية نقل الملكية من البنك إلى هيئة الكهرباء والماء.

وتحدد الاتفاقية فترة الإعداد بثلاث سنوات، يتم فيها توريد أصول المشروع وبيعها للمستفيد، مع وضع شروط واضحة للدفع واستبدال متوسط سعر المبادلة لعشر سنوات.

وتهدف إلى تعيين هيئة الكهرباء والماء وكيلا لتوريد أصول المشروع، بما يشمل التفاوض والتعاقد والإشراف على التنفيذ، مقابل مبلغ رمزي يقدر بـ 100 دولار أميركي.

أما اتفاقية الضمان، فتتكون من سبع مواد، إذ تلتزم حكومة البحرين بضمان جميع الالتزامات المالية المترتبة على هيئة الكهرباء والماء لصالح البنك الإسلامي للتنمية.

وأعربت وزارة المالية والاقتصاد الوطني، عن تأييدها لمشروع القانون، مشيرة إلى أن الاتفاقية توفر أحد أفضل العروض التمويلية المتاحة، من حيث انخفاض التكلفة وفترات السماح والسداد الطويلة، التي تمتد حتى 25 عامًا.

كما أكدت وزارة شؤون الكهرباء والماء وهيئة الكهرباء والماء، أهمية المشروع في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتحسين أداء شبكة النقل الكهربائي في البحرين بحلول 2027.